مابين وعود الساسة وترقب المواطن

موازنة ٢٠٠٨ هل تحقق مالم يتحقق في ٢٠٠٧؟

د. مظهر محمد صالح

محمد شريف أبو ميسم

قيل الكثير عن الموازنة العامة للعام الجديد.. فهي الموازنة الأكبر في تاريخ العراق حيث بلغت ٤٨ مليار دولار على وفق ما معلن.. وهي الموازنة التي ستشهد زيادة في نسبة المخصص لقطاع الاستثمار، حيث أعلن عن تخصيص مالا يقل عن عشرة مليارات دولار لهذا القطاع.. بينما أعلن عن تخصيص مليار دولار لامانة بغداد اضافة الى ما مرصود من تخصيصات الى الوزارات الخدمية الساندة لها، في حين أخذ موضوع تنمية الأقاليم حيزا أكبر مما كان علية في موازنة عام ٢٠٠٧ بعد قرار اجراء المناقلات من الوزارات والمحافظات التي تلكأت في تنفيذ مشاريعها في عام ٢٠٠٧ من أجل انجاز المشاريع المهمة.. بيد ان ثمة تصريحات تتعلق بتخصيصات وزارة التجارة وتحديدا التخصيصات المتعلقة بالبطاقة التموينية.. هذه التصريحات أثارت ردود أفعال لدى المواطن العراقي، الذي سرعان ماوجد تطمينات من وزير المالية، حين أشار الى تخصيص أربعة مليارات دولار للبطاقة التموينية.. في هذا التقرير نحاول أن نخوض في موضوع الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨ من خلال قراءة مفهوم الموازنة واستطلاع الرأي الأكاديمي والرأي القريب من صنع القرار المالي ورأي الشارع عما تثيره بعض من وسائل الاعلام.. وبعد أن أصبح مفهوم (الموازنة العامة) متداولا على ألسنة الناس جراء ما قيل عن موازنة عام ٢٠٠٨ نجد من الضروري، الخوض في دلالات المفهوم الاقتصادية، حيث يرى خبراء الاقتصاد ان (الموازنة العامة) هي الخطة المالية التي تتضمن تقديرات النفقات العامة والايرادات العامة لفترة مقبلة هي عادة فترة العام الواحد، وعلى ذلك فان هذه الخطة المالية هي خطة تقدير واجازة فهي تقدير للايرادات وللنفقات، وهي أيضا اجازة بالصرف في حدود الاعتمادات المخصصة فيها لأي غرض من الأغراض.. ويقول خبراء الاقتصاد ان عنصر الالزام في صرف الاعتمادات الواردة في الموازنة غير وارد بمعنى ان هنالك اجازة بالصرف بما لا يتجاوز الاعتمادات المخصصة لمختلف الأغراض.. وتأسيسا على ذلك يتبادر الى الذهن سؤال مفاده: هل يشهد المواطن تحسنا ملحوظا في المستوى المعيشي والخدمي خلال العام المقبل؟ الدكتور مظهر محمد صالح المستشار الاقتصادي في البنك المركزي قال لنا: سيلمس المواطن نتائج ايجابية اذا ما استغل مبلغ العشرة مليارات دولار المخصص للاستثمار بشكل ايجابي.. وأضاف قائلا: ان هذه الموازنة تعتبر الموازنة الأكبر في تاريخ العراق، اذ انفردت بحق بنسبة ٢٣٪ لمشروعات التنمية واعادة الاعمار، وهو رقم ليس بالهين، ويمثل اعادة تركيب ايجابية في مفاصل النفقات الذي أعطى للمرة الأولى ترجيحا نسبيا لسياسة التنمية وتعظيم النمو في الاقتصاد العراقي.. وفي تقديري اذا ماجرى انفاق هذه الموارد على المشروعات التي تستهدفها الموازنة، فانها بالتأكيد ستساهم بجانبين.. الأول: خفض البطالة وامتصاص مالا يقل عن ٥٠٪ من قوة العمل العاطلة فعليا وتحويل كل الاستخدام الناقص الذي يمثل زهاء ٢٢٪ من الاستخدام في الوقت الحاضر الى استخدام كامل، ما يعني ان مستويات البطالة ستنخفض ربما الى رقم احادي واحد لايتعدى ٩٪ وربما يزيد أو يقل عن هذا المستوى، وهذا الشيء قد يحدث في العراق للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠ حيث استشرت البطالة الفعلية والاستخدام غير الكامل في جسد الاقتصاد العراقي، ولا نغفل أهمية هذا الانفاق في تعظيم معدلات النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي، والتي قد تصل في تقديري الى ٧٪ وهو رقم مقبول في الظرف الراهن للعراق، ويمثل قفزة عالية في مضاعفة الدخل الفردي وتعظيم الرفاهية في المستقبل، ولكن هذا مشروط بالقدرة التنفيذية لموازنة المشاريع الاستثمارية في عام ٢٠٠٨

التأثير في سوق العمل

❖ كيف يتم التأثير في سوق العمل؟ وما الآلية التي تستهدف الايدي العاملة العاطلة عن العمل من وجهة النظر الاقتصادية؟.. يقول الدكتور مظهر: لو أخذنا على سبيل المثال (قطاع البناء والتشييد) فان هذا القطاع اذا ما تم تنفيذ برامجه ومشروعاته، فان ذلك سيعني توليد حركة عالية في الاقتصاد تنطلق من المحاور الآتية: هنالك ٢٠٠ فقرة عمل مختلفة يحركها هذا القطاع مثل (حداد، صباغ، كاشي، كهربائي.. الخ) مع العلم ان قطاع التشييد والبناء مسؤول عن تشغيل قرابة ٢٠٪ من قوة العمل العراقية.. علما ان القطاع الصناعي الخاص بمنشآته ومعامله تهيمن عليه الصناعة المرتبطة بالاسكان والتشييد بنسبة تزيد على ٥٠٪ وان هذا القاع الصناعي الخاص كان في يوم من الأيام مسؤولاً عن تنشيط ٧٥٠ ألف عامل ماهر ونصف ماهر وتستطيع أن تقدر النتائج الايجابية في نتائج الاستثمار، وهكذا هي بقية القطاعات التي تستهدفها الموازنة.. وعلى هذا الأساس فان مؤشرات التنفيذ المادي للموازنة الاستثمارية هي مؤشرات النجاح، قبل التنفيذ المالي.

التخصيصات الأمنية

في الحديث عن التخصيصات المتعلقة بالجانب الأمني، يتبادر في الذهن سؤال أو أكثر يتعلق بنفقات خطة فرض القانون والخسائر المادية التي سببتها وتسببها أعمال العنف والعمليات التخريبية، ومن الواضح ان النفقات العسكرية أخذت مأخذا كبيرا من موازنة عام ٢٠٠٧ فهل يتكرر هذا الحال مع موازة العام الجديد؟ فعلى سبيل المثال لا الحصر وبحسب بيان لمجلس الوزراء، فقد تم تخصيص ١٥٠ مليار دينار كرواتب لمتطوعي مجالس الصحوة في بغداد والمحافظات من ميزانية عام ٢٠٠٨ - وان تسليم الملف الامني لمدينة البصرة سيزيد من الرقم الذي تم رصده لموازنة هذه المدينة.. وفي الخامس من كانون الثاني الحالي وخلال تضييفه في مجلس النواب أثناء القراءة الثانية لموازنة عام ٢٠٠٨، قال وزير المالية ان هناك زيادة ٩ مليارات دولار من أجل تحقيق الأمن وتجهيز الأجهزة الأمنية..

وفي خضم هذه التصريحات من المسؤولين، لايبقى أمام المواطن العراقي الا أن يتحلى بمزيد من الصبر وهو ينظر بعين من التفاؤل الى العام الجديد.. بيد ان تصريحات وزير التجارة التي جاءت أمام مجلس النواب أيضا والمتعلقة بتخصيصات مفردات البطاقة التموينية والتي ذكر فيها ان مفردات البطاقة التموينية سيتم تقليصها الى النصف، خلقت حالة من ردود الأفعال السلبية لدى معظم الذين لايمكن لهم الاستغناء عن مفردات هذه البطاقة في هذا الوقت، والذين تقدر اعدادهم ب٩٠٪ من العائلات العراقية —ويقدر برنامج الأمم المتحدة للغذاء في تقرير رفع عام ٢٠٠٤ ان ربع السكان يعتمدون وبشكل كلي على البطاقة التموينية، ويحذر التقرير، من دونها لن يستطيع أصحاب الدخول المحدودة من النساء والأطفال توفير متطلباتهم الغذائية.. المواطن محمد عايد (مدرس) وله خمس بنات، ولكنه يتقاضى راتبا شهريا لا يتجاوز ٢٧٥ الف دينار، قال لنا: كنت أحلم بزوال صدام وبأي شكل من الأشكال وبرغم الأذى والارباك الذي عشناه جراء أعمال العنف التي يخلقها أعداء التغيير، الا انني باق —وعلى الرغم من العوز الذي أعيشه مع عائلتي - على أمل أن يأتي الفرج ويتحسن الظرف الأمني لتتمكن الحكومة من تحسين المستوى المعيشي للناس، وبعد التحسن الملحوظ في الواقع الأمني.. صعقنا بتصريح وزير التجارة الذي هدد فيه بوقوع مجاعة في العراق في حالة الغاء البطاقة التموينية، وان تخصيصات العام المقبل تشير الى اختزال في مفردات البطاقة الى النصف وان جاءت تطمينات وزير المالية، الا ان ذلك يعني ان الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨ هي التي سنتسلم بها مفردات متكاملة في ضوء التصريحات المعلنة، وأنا شخصيا وبرغم الصبر الطويل ودعمي المتواصل الى الحكومة الحالية مع انني لم أحصل على شيء من هذه الحكومة، الا انني سأكون مضطرا الى مراجعة موقفي هذا، لانني وفي الوضع الحالي أعاني كثيرا كل شهر أنا وبناتي ونقضي النصف الثاني من الشهر نأكل بالدين، فكيف الحال اذا حجبت نصف مفردات البطاقة، وكيف سيكون ذلك الحال اذا حجبت مفردات البطاقة بالكامل؟ كان من المفروض أن يفكر الساسة برفع المستوى المعيشي قبل اتخاذ هذه الخطوة الخطرة، وأود أن تثبت ما أقوله: اننا نحن الذين جئنا بالحكومة، ولكنها استجابت لمايريده أعداء العملية السياسية وأعطتهم أضعاف مايحتاجونه، ولكنها تحرمنا من لقمة العيش، الآن تريد هذه الحكومة التي حملناها على أكتافنا أن تحرمنا من الحد الادنى من الطعام الذي نسد فيه رمق عيالنا؟... المواطن شاكر عبد الحسن يعمل في الشركة العامة للصناعات الصوفية قال لنا: نحن نعيش على مفردات البطاقة التموينية ومن دونها فاننا سنحتاج الى ثلاثة أضعاف ما نتقاضاه الآن، علما اننا لانأكل كما يأكل الأغنياء، لدي خمسة من العيال، وأتقاضى راتبا لايكفينا الى منتصف الشهر حيث اننا مازلنا نعمل براتب الاعانة الذي وضعوه للكيانات المنحلة على اعتبار ان مؤسستنا ضمن سياق مشاريع التمويل الذاتي وهي عملياً متوقفة عن الانتاج حاليا (بفعل فاعل).. وبدلا من أن تحل مشكلة الراتب، يتم تهديدنا بمفردات البطاقة التموينية ولا أدري كيف سنتدبر حالنا اذا ماتم تنفيذ هذا القرار، لن يبقى أمامنا الا اللجوء الى الله سبحانه لينظر الى حالنا... أما أم علي وهي زوجة لأحد الموظفين: فقالت: اذا نفدت مني واحدة من مفردات البطاقة التموينية، فلا أستطيع شراءها من السوق، فكيف اذا لم تكن لدي هذه المواد؟.. أنا أتساءل عن سر هذه الأموال التي تنفق على الجيش والشرطة، أليس الأجدر أن يخلقوا فرص عمل للشباب حتى لا ينحرفوا وراء الأعمال الارهابية من أجل الحصول على المال؟.. فكيف الحال اذا حجبت مفردات البطاقة التموينية عن عوائلهم؟

في الهم الاقتصادي

تفاقم نفوذ الفساد

حسام الساموك

ينبغي أن نقرّ أولا ان لامكان في عالم اليوم لم يمرح الفساد فيه،لكن ما يجب علينا أن نعترف به ان عراق اليوم وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية حصل على المرتبة قبل الأخيرة في انعدام الشفافية بمعنى أنها المرتبة الثانية في حالات الفساد المالي والاداري في العالم ولم تتفوق علينا الاّ الصومال التي كانت في آخر القائمة أي بعدنا مباشرة. ومع اغتباطنا باداء هيئة النزاهة العامة كمؤسسة تتصدى للفساد،تفرغت لمواجهته وسعت لاستئصاله لكننا وكما سبق أن صارحنا المعنيين بتلك الهيئة التي ما زالت فتية برغم انقضاء سنوات على بدء نشاطها لعوامل ذاتية وموضوعية معا،لكن تلك العوامل مهما كانت لاتعفي القائمين عليها من مسؤولية التردد في اعتماد برامج حازمة فعلا في متابعة حلقات الفساد ومواجهة الأطراف الحامية لتشبثه بمواقعه، بل اننا نعتب كثيرا على هيئة وطنية لها نفوذها وامتداداتها-وحتى ارضيتها القانونية- لتعلن جهارا بأن نشاطاتها تسير وفقا للأولويات،حيث تتابع الحالات الأكثر خرقا لقواعد الأداء او التي تستهدف انتهاب اكبر نسبة من المبالغ وترجئ الفتات أو ربما الفساد الذي لايطول الأبضعة ملايين.في حين ان السكوت على الجريمة الأقل لابدّ من أن يقود الى التساهل أو حتى السكوت عن الجريمة الأكبر.

اننا نعتب كثيرا على هيئة وطنية لها نفوذها وامتداداتها- وحتى ارضيتها القانونية- لتعلن جهارا بأن نشاطاتها تسير وفقا للأولويات.

مثال صغير نسوقه هنا للتعبير عن حجم تغلغل الفساد وآثاره المدمرة، حين زاملني الصديق الخبير المصري في عبد العزيز حسون الى مؤتمر في أحد البلدان واستثمرنا السفرة لنقيم مدة شهر في آب الماضي في بلد مجاوروكان الصديق حسون مولعا كعادته في فن الطبخ وقد استغرق في احدى الليالي ليطبخ لنا أكلة بغدادية، لكنا فوجئنا بنفاد الغاز عند منتصف الليل فجاءني مضطربا اذ ستفسد الطبخة ان لم نحصل على قنينة غاز عندها اضطررت للخروج من البيت بحثا عن احد باعة الغاز لأجد ضالتي عند أول بقال بجانب البيت اذاعتاد البقالون هناك على بيع الغاز لكن ما هالني أن قنينة الغاز الأنيقة المسلفنة كان ثمنها أربعة آلاف دينار علما بأن البلد الذي كنا فيه ليس منتجا للنفط أولا،فضلا عن أنه معروف بتفشي الفساد فيه بشكل لافت للنظر لكن مع كل ذلك لم يتجاوز سعر القنينة فيه سبع ثمن قنينة الغاز عندنا، أليست هذه المقاربة كفيلة بأن تنبئنا بحجم الفساد في بلدنا ليرفع ثمن قنينة الغاز آنذاك الى ثلاثين ألف دينار وتأتيك في بعض الأحيان مغشوشة.ألا يطالبنا هذا الواقع بأن نرفع أصواتنا بمرارة لأن يتحمّل المعنيون في وزارات النفط والتجارة والداخلية وكل الوزارت الاخرى ليتدبروا ما وصل إليه أداء مؤسساتهم من فساد وصل حدّ العظم؟. وهل ثمة تبرير بعد كل ما وصل اليه حالنا ليتذرع به أي مناحين غدت الامور أن تدفع صاغرا رشاوى واتاوات لقاء حصولك على أي من استحقاقاتك.انها قضية بالغة السوء بكل تأكيد!!

اعـــــــــلان

مديرية تنفيذ الكرادة

رقم الاضبارة ٤٨/خ/٢٠٠٧

التاريخ ٢٠٠٨/١/٣

تبيع مديرية تنفيذ الكرادة بالمزايدة العلنية السهام في العقار تسلسل ٢/٣٨٣ زوية الواقع في الجادرية العائد للمدينين صدام واحمد ولدي علاء القاضي المحجوز لقاء طلب الدائن مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل البالغ ٥٦٠٠٠٠٠٠ دينار فعلى الراغب بالشراء مراجعة هذه المديرية خلال مدة ثلاثين يوماً تبدأ من اليوم التالي للنشر مستصحباً معه التأمينات القانونية عشرة من المائة من القيمة المقدرة وشهادة الجنسية العراقية وان رسم التسجيل والدلالية على المشتري.

المواصفات:

١- موقعه ورقمه تسلسل ٣٨٣ / ٢ زوية م ٩١٥ ز٤٥ د٢ شارع ابي نواس الجادرية.

٢- جنسه ونوعه: ملك صرف

٣- حدوده واوصافه: كما مثبت بصورة البند

٤- مشتملاته: العقار عبارة عن سكن ذي ثلاثة طوابق / والطابق الاول يحتوي على ثلاث غرف نوم واستقبال وهول واسع ومطبخ وحمام ومرافق صحية. اما الطابقان الثاني والثالث فيحتويان على نفس المواصفات للطابق الأرضي مع حديقة امامية وخلفية.

البناء من الطابوق والاسمنت وسقف بالكونكريت المسلح. الارضية والجدران من المرمر الكرانيت. الابواب خشب صاج الداخلية والخارجية من الالمنيوم.

٥-مساحته: ١٦٤٩,٧٠م٢

٦- درجة العمران: ممتازة

٧- الشاغل: المدينان وعوائلهما ويرغبان بالبقاء بعد البيع

٨- القيمة المقدرة: ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ثلاثة مليارات دينار.

سهام المدين صدام علاء محمد ٦٦٥٢٨ سهماً اقيامها ٣٠٠,٠٤١,٢٨٠ ثلاثمئة مليون وواحد واربعون الفاً ومئتان وثمانون ديناراً وسهام المدين احمد علاء محمد ايضاً ٦٦٥٢٨ سهماً بلغت اقيامها ٣٠٠,٠٤١,٢٨٠ ثلاثمئة مليون وواحد واربعون الفاً ومائتان وثمانون ديناراً.